ذلك في كل حسن بل فيما قال فيه حسن فقط وهو الحسن لغيره دون
ما قال فيه حسن صحيح او حسن غريب او حسن صحيح غريب وهو الحسن
لذاته تنبيه اشكل على كثير منهم كلام الترمذي في قوله حسن صحيح
اذ الحسن ينافي الصحة واجيب بانه يجوز ان يراد معناه اللغوي وهو
ما تميل النفوس اليه ورده ابن دقيق العيد بانه يلتزم ان يطلق على
الحديث الموضوع اذا كان حسن اللفظ انه حسن واعترض بما يطول ذكره
والتحقيق ما قاله الحافظ في شرح النخبة وغيره ومحصل الجواب ان
تردد ائمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد ان لا يصفه باحد
الوصفين فيقال حسن باعتبار وصفه عند قوم صحيح باعتبار وصفه
عند قوم وغاية ما فيه انه حذف منه حرف التردد لان حقه ان يقول
حسن او صحيح وهذا كما حذف حرف العطف من الذي بعده وعلى هذا
فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح لان الجزم اقوى من
التردد وهذا حيث التفرد والا اذا لم يحصل التفرد فاطلاق الوصفين
على الحديث يكون باعتبار اسنادين احدهما صحيح والاخر حسن وعلى
هذا فما قيل فيه حسن صحيح فوقه اذا كان فردا لان كثرة الطرق تقويه
فان قيل قد صرح الترمذي بان شرط الحسن ان يروى من غير وجه واحد
فكيف يقول في بعض الاحاديث حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه
فالجواب ان الترمذي لم يعرف الحسن مطلقا وانما عرف بنوع خاص
منه وقع في كتابه وهو ما يقول فيه حسن من غير صفة اخرى وذلك انه
يقول في بعض الاحاديث حسن وفي بعضها صحيح وفي بعضها غريب وفي بعضها
حسن صحيح غريب وفي بعضها حسن غريب وتعريفه انما وقع على الاول فقط
وعبارته ترشد الى ذلك حيث قال في اواخر كتابه وما قلنا في كتابنا حديث
حسن فانما اردنا به حسن اسناده عندنا اذ كل حديث لا يكون راويه

متهما

١٠٢

متهما بكذب ويروى من غير وجه نحو ذلك ولا يكون شاذا فهو عندنا
حديث حسن فعرف بهذا انه انما عرف الذي يقول فيه حسن فقط اما ما
يقول فيه حسن صحيح او حسن غريب او حسن صحيح غريب فلم يعرج
على تعريفه كما لم يعرج على تعريف ما يقول فيه صحيح فقط او غريب
فقط وكانه ترك ذلك استغناء عنه بشهرته عند اهل الفن واقتصر
على تعريف ما يقول فيه في كتابه حسن فقط اما لغموضه واما لانه اصطلاح
جديد ولذلك قيده بقوله عندنا ولم ينسبه الى اهل الحديث كما فعل
الخطابي وبهذا التقرير يندفع كثير من الايرادات التي طال البحث فيها ولم
يسفر عن وجه توجيهها فلله الحمد على ما الهم وعلم في للترمذي ذا الحد بشرطه
اي مع شرطه يعلم حسن الحديث فلا يوسم بكذب متون راويه اي الذي رواه ولا بتهم
بتدليس وترك الناظم قوله لشذوذه اخذا باعتراض ابن الجوزي وهو الحسن ما به
ضعف قريب محتمل يعني العيب الاخيرة في الحسن لذاته ضعيف بالنسبة الى الصحيح
والحسن لغيره ضعيف اصالة وانما طرا عليه الحسن بما عضده فاحتمل الضعف
لوجود العاضد وقال الحافظ تقي الدين ابن الصلاح ابو عمرو عثمان بن عبد الر
حمن الكردي الشهرزوري الدمشقي الشافعي صاحب كتاب علوم الحديث توفي
سنة ثلاث واربعين وستمائة فيه اي في الحسن بتقسيمه قسمين حسن احد
القسمين وهو المسمى بالحسن لغيره وهو ما في اسناده مستور لم تتحقق اهليته
غير انه ليس مغفلا ولا كثير الخطا فيما يرويه ولا متهما بالكذب ولا ينسب الى فسق
اخر واعتضد بتابع او شاهد وثانيهما الحسن لذاته وهو ما اشتهر راويه بالصدق
ولم يصل في الحفظ والاتقان رتبة رجال الصحيح الحق بالصحيح في تقسيم ما هو حجة
في الاحتجاج وقال الفقهاء كلهم تستعمله في الاحتجاج به والعمل والجل من المحدثين
وغيرهم يقبله فيهما ايضا وهو وان لم يلحق الصحيح في رتبته لضعف راويه
او انحطاط ضبطه فقد تحقق في الاحتجاج قال ومن سماه صحيحا لاندراجه فيهما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)